دور التصميم الصناعى فى تنمية الحرف والصناعات الصغير ة والمتوسطة و محاربة ظواهر الفقر والبطالة في السودان

احمد محمد احمد رحمة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الفنون الجميلة والتطبيقية - قسم التصميم الصناعى

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وا إبراز دور التصميم الصناعى فى تنمية الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ودراسة الإشكاليات والمعوقات المرتبطة بهذا الموضوع، فى محاولة لدراسة واقع هذه الصناعات، وتوضيح مدى الحاجة إليها وأهميتها وأهمية دورها، وما يمكن أن تسهم به في حل بعض المشكلات فى السودان. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والمستقبلي لجمع البيانات، قام الباحث بإستقراء الواقع والمستقبل بناءاً لإستناداً على البيانات الثانوية المتمثلة في الإستراتيجيات والموجهات والبحوث التي تم اعدادها بواسطة إتحاد غرف الصناعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة، المسح الصناعي الشامل للعام 2010م الذي قامت به وزارة الصناعة الاتحادية- إدارة الصناعات الصغيرة، المراجع والبحوث العلمية، والدراسات والإهتمامات العالمية العلمية، إضافة إلى الخبرات الشخصية للباحث، والتي مثلت في مجملها المرجعية لهذه الدراسة، أدوات البحث تمثلت فى المسح الميدانى والملاحظة والمقابلة. بعد التحليل جاءت أهم نتائج الدراسة: أن تخصص التصميم الصناعي والتخصصات المتداخلة معه ومساهمات المصممين الصناعين لها دور كبير وهام وفاعل في تنمية هذه الصناعات وفي تحقيق التنمية الصناعية والإقتصادية والإجتماعية في السودان. أوصت الدراسة: بأهمية إنشأ مراكز بحوث التصميم والإنتاج، ودعم الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قيامها كاحد أهم روافد دعم قطاعات التنمية في السودان.

الكلمات المفتاحية: *البطالة، الصناعات الثقافية، التصميم الشامل، الإقتصاد المعرفي.*

ABSTRACT:

This study aimed to find out and to highlight the role of the industrial design in the development of crafts and small and medium industries, and in achieving economic and social development, and study the problems and constraints associated with this subject, in an attempt to study the reality of these industries, and to clarify the extent of the need and relevance and the importance of their role, and what it can contribute to the solve some of the problems in Sudan.The study depended on the descriptive analytical method and future data collection, the researcher extrapolating reality and future Based Based on the secondary data of the strategies and routers and research that are set up by the Union of craft, small and medium industries

rooms, industrial mass in 2010 carried out by the Ministry of Industry Federation- Small industries Management, scientific references and research, and studies of global scientific and Interests, in addition to the personal experiences of the researcher, which is represented in its entirety reference to this study, research tools represented in the survey, observation and interview.After the analysis was the most important findings of the study: to allocate industrial design and Interdisciplinary disciplines with him and the contributions of industrial designers have a significant and important and active role in the development of these industries and to achieve industrial and economic and social development in Sudan. The study recommended: Originate the importance of design, production and support of crafts and small and medium industries and encourage its research centers as one of the most important tributaries support the development sectors in Sudan.

Key words: unemployment, cultural industries, total design, knowledge economy.

المقدمة:

تحتل الحرف اليدوية والصناعات التقليدية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبري في إقتصاديات الدول والمجتمعات، وتحظي بإهتمام كبير في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، بغض النظر عن درجة تطورها وا ٍختلاف أنظمتها ومفاهيمها الإقتصادية والتنموية، وتباين مراحل تحولاتها الإجتماعية، وذلك إنطلاقا من الدور الحيوي لها وما يمكن أن تلعبه في تحقيق أهداف التنمية، ولما لها من دور هام وفعال في خلق التحول الإقتصادى والبيئي والإجتماعى، حيث توفر هذه النشاطات فرص عمل وأسعة جدا نسبة لصغر وقلة رأس المال المستثمر فيها، ويمكن لها أن تسهم بفالية في حل مشكلات التنمية، ودعم الناتج القومي، بجانب مساهمتها في ولادة مشاريع جديدة وا ٍبتكارات تدعم النموء الإقتصادي والإجتماعي، أن دعم وتعزيز وفتح المجال أمامها يفتح المجال لإرساء دعائم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويفتح المجال لتوظيف وا ٍستيعاب نسبة كبيرة من القوي العاملة بمختلف مستوياتها، ويسهم في الحد من ظاهرة البطالة بين الشباب ومايتبعها من ظواهر كالفقر وضيق ذات اليد، تأخر سن الزواج، إنتشار بعض الجرائم كالإحتيال، السرقة، الدجل، وممارسة الأعمال والمهن الهامشية، والتي تولد المزيد من المشكلات، مما يستوجب التعرف علي وأقع هذه الصناعات، وبالإستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال، والتعرف علي الأدوار التى يمكن أن تؤديها والمشكلات والصعاب والتحديات التي تواجهها.

مشكلة الدراسة:

أن الإهتمام بالحرف والصناعات اليدوية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السودان لم يجد الإهتمام والدعم الكافي، والتى يمكن ان يكون لها الدور الهام والفاعل فى حل الكثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية مثل عدم توفر فرص العمل والبطالة، ممارسة المهن الهامشية، والتخفيف من ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية.

فرضية الدراسة:

للتصميم والمصمم الصناعى دور فى تحسين وضع الحرف والصناعات والصغيرة والمتوسطة وفي تحسين مستواها وتحسين مستوي التنمية الإقتصادية والإجتماعية والناتج فى السودان.

أهداف الدراسة:

1. التعرف علي مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المرتبطة بهذا الموضوع، والتعرف على واقع هذه الحرف والصناعات وتحديد مشكلاتها، وتقييم أثارها الإجتماعية والإقتصادية.
2. التعرف على وا إبراز دور التصميم الصناعى فى تنمية هذه الحرف والصناعات، وتحقيق التنمية المتكاملة.

اهمية الدراسة:

1. تعرف بفاعلية التصميم في معالجة وحل مثل هذه المشكلات من مدخل التصميم الشامل.
2. تخلق الترابط و التواصل العلمي بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية والصناعية المهتمة بالتصميم والإنتاج وتطوير هذه الحرف والصناعات.

حدود الدراسة:

- الجغرافية: جمهورية السودان.
- المكانية: ولاية الخرطوم.
- الزمانية: العام 2015م.
- الموضوعية: التصميم الصناعي- تطوير الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة:

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج الدراسات المستقبلية، بإعتبارها الأنسب لدراسة مثل هذة المشكلات.

أدوات الدراسة:

1. المسح والملاحظة المباشرة وهي تعتبر من افضل طرق جمع البيانات والمعلومات في مثل هذه الدراسات.
2. المقابلة الشخصية مع بعض المسؤلين والعاملين في الجهات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
3. جمع البيانات من مختلف المصادر الأساسية والثانوية والبحوث والدراسات وتجارب بعض الدول.

صعوبات الدراسة:

ضعف وقلة المعلومات الاحصائية الدقيقة عن هذا القطاع بالسودان والتي تمكن من التحليل العلمي الذي يفيد في التقييم وصياغة الرؤى والحلول المستقبلية.

المصطلحات:

- الصناعات الثقافية هي التي تنتج وتوزع النتاج والخدماتالثقافية، ويُدرج في عدادها الحرف اليدوية والتصميم، إذ أنها تؤدي إلى نشوء شراكات صغيرة ومتوسطة (اليونسكو، 2005م).
- الإقتصاد المعرفي هو الذي يجعل إستخدام المعرفة مؤثرا لتطوير المجتمع والإقتصاد، وينظر إلى المعلومات والمعرفة على أنها هي مركز للنمو والتنمية الإقتصادية.

- معدل البطالة هو نسبة عدد الأفراد العاطلين عن العمل إلى القوه العاملة الكلية، وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري او ريفي أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع ومستوى التعليم.

الدراسات السابقة:

دراسة (الولي، عبد الحي 2002م) بعنوان: مجموعة تنمية التقنية الوسيطة بولاية كسلا في السودان- دراسة ميدانية.

هدفت إلي دراسة واقع التقنية الوسيطة كبرنامج لمجموعة تنمية التقنية الوسيطة بالولاية وكآلية من آليات معالجة الفقر، وبحثت في الفقر كظاهرة وأسبابه وتجارب المؤسسات الحكومية والمصارف والمنظمات العالمية لمعالجته، ومفهوم التقنية الوسيطة، وأكدت الدراسة حاجة الناس لها كمتطلبات إقتصادية وا جتماعية، وأوصت بضرورة ممارسة التقنية الوسيطة كأسلوب تنموي في المجتمعات الفقيرة، ونماذج تطبيقاتها.

دراسة (الزيود، 2010م) بعنوان: دور المشروعات الإنمائية الصغيرة فى التنمية الريفية فى الأردن. هدفت الى التعرف على واقع المشاريع الصغيرة التى تقدمها مؤسسة الإقراض الزراعي، والصعوبات والمشاكل التي تواجه المنتفعين منها فيما يتعلق بإدارة وعمل المشروع، وقراءة نقدية لفاعليتها ودورها فى الحد من الفقر، وتقييم جوانب مهمتها من خلال الإستهداف والإستدامة والتغطية، بجانب تقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية لها.

إستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى الإحصائى، للعينات المختارة من المشليع الممولة من المؤسسات من حيث الخصائص الديمغر افية، المستوى التعليمى، عدد أفراد الأسر، تحليل الوضع المهنى، الإجتماعى، الخبرة، الحاجة للتدريب، والوضع الإقتصادى قبل وبعد لأصحاب المشاريع وأنواعها ودوافع تأسيسها والقروض وحجمها وتسديدها والصعوبات وأسباب النجاح والفشل، أوصى الباحث:

- بضرورة ان تتابع مؤسسة الإقراض الزراعي المشاريع التى تمولها والعمل على حل مشاكلها.
- وضع برنامج تدريبي شامل للمقرضين كشرط للحصول على التمويل اللازم.
- على المؤسسة دراسة جدوي المشاريع للتأكد من النجاح وعدم الإذدواجية المؤدية إلى فائض الإنتاج والكساد.
- تقليل هامش الربح للمؤسسات المقرضة من 7% إلى 5%لجعله يتلأم مع حجم القرض ومدة التسديد، ووضع برنامج ميسر للتسديد.

دراسة ذات صلة (زروق، 2012م) بعنوان: تقييم واقع الشباب في السودان- دراسة تحليلية وتطبيقية (1990-2006م). هدفت إلى: تقييم واقع الشباب في السودان. إتبعت المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات من عدة مصادر وبأدوات مختلفة، أستخدام إسلوب الإحصاء الوصفي والتحليل النظري للبيانات والمعلومات، أكدت النتائج إرتفاع نسبة بطالة الشباب في السودان مقارنة مع بعض الدول، بلغت في المتوسط 52.6% وا رتفعت وسط الإناث 54.7% مقارنة بالذكور 50.5% مما يعوق عملية التنمية، كما أشارت إلى وجود فروقات معنوية بين متوسط معدلات الخريجين المسجلين والمستوعبين منهم، وان التوسع في التعليم العالي أسهم في إرتفاع معدل البطالة وسط الشباب. أوصت الدراسة بصياغة إستراتيجية متكاملة للتنمية تضع في الإعتبار حل لمشكلة الشباب والبطالة في السودان.

الإطار النظري:

يتناول الأدب النظري المرتبط بهذه الدراسة، بإيضاح المفاهيم والمعارف الأساسية المرتبطة بموضوعها.

الشباب والبطالة:

الشباب هم جميع الأفراد من الذكور والإناث اللذين تتراوح أعمارهم مابين 15- 24 سنة، وتمثل هذه الفئة الهدف والوسيلة في جميع عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالدول العربية، وتمثل مايزيد عن 50% من إجمالي عدد سكانها والذي يزيد عن 270 مليون نسمة في العام 2000م، والمتوقع أن يصل إلى 370 مليون في عام 2015م (مخيمر، عبد الحليم،2010م) نقلا عن (مكتب العمل العربي، 1995م).

كما صنفا مجتمع الشباب في الدول العربية إلى فئتين:

فئة الشباب في المراحل التعليمية المختلفة، وتقع هذه الفئة خارج نطاق مشكلة البطالة لفترة مؤقته تنتهي بإنتهاء مراحل الدراسة.

فئة الشباب غير الملتحقين بالدراسة في المر احل التعليمية المختلفة بسبب عدم الإنخراط فيها أوعدم إكمالها، وقسما هذه الفئة إلى ثلاث فئات فرعية: الشباب الذين التحقوا في وقت مبكر بمجالات العمل المختلفة، الباحثين والراغبين في العمل ولا يجدون فرصة، وفئة الشباب خارج قوة العمل.

البطالة هي ظاهرة إختلال التو ازن فى سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل فى المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على العمل (الزيود، 2012م).

عرفت منظمة العمل الدولية العاطل بأنه كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدو ى (زروق، 2012م)، من التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلاً فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين وفاقدي الأمل في العثور على عمل، وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم إعتبارهم عاطلين عن العمل.

(مخيمر، عبد الحليم، 2010م) ذكرا أن مفهوم البطالة يشير إلى جميع الأفراد ذكور وا إناث في سن العمل ممن تتوفر فيهم الصفات:

1. لا يعلمون ولا يمارسون أي عمل مقابل أجر أو لحسابهم الخاص.
2. مستعدون للعمل وهم راغبون فيه بأجر أو لحسابهم الخاص.
3. يبحثون عن عمل ويتخذون إجراءات وخطوات محددة للبحث عنه.

كما قسمها (زروق، 2012م) نقلا عن الاشوح 2002م، (مخيمر، عبد الحليم 2010م)، و(الزيود، 2010م)، إلى عدة أنواع أكثرها شيوعا:

1. البطالة الإنتقالية: وتظهر نتيجة إلى حدوث تحولات في الطلب على بعض المهن والأعمال عندما تتجه بعض قطاعات النشاط الإقتصادي إلى النموء ويتجه بعضها الآخر إلى الركود.
2. البطالة الهيكلية: وتحدث نتيجة لتغيير هياكل وأساليب الإنتاج بإدخال تقنيات متطورة لتحل محل العمالة اليدوية والتي يمكن أن تسرح.
3. البطالة الموسمية: وتحدث نتيجة تغيير الظروف الإقتصادية أو المناخية، مما يؤدي إلي ركود العمل.
4. البطالة الشاملة: ويقصد بها البطالة التي تعم جميع قطاعات النشاط الإقتصادي كنتاج لبعض الظروف مثل الحروب والكوارث والكساد...

معدلات البطالة:

حسب تقرير منظمة العمل الدولية السنوي يناير 2015م، بعنوان (إتجاهات الإستخدام العالمية والتوقعات الإجتماعية)، أكد أن السودان يقع ضمن أدني مرتبة فى العالم من حيث معدلات البطالة حيث تتراوح نسبتها فيه ما بين 12%- 31%، وقدرت المنظمة نسبة البطالة فى السودان ب (15.33%)، ولكن بعثة التقييم المستقل عن شمال إفريقيا قدرت نسبتها ب20.7%، وتصل النسبة بين الشباب الى 32.8%.

بينما كشف تقرير رسمى صادر فى العام 2013م ان نسبة البطالة فى السودان إرتفعت من (16,4%) عام 1990م الى 18,8% العام 2013م من مجمل السكان وتركزت بصفة خاصه في وسط الفئة الشبابية، بينما وصل عدد العاملين فى البلاد الى 9,3 ملايين ينحصر 53% منهم فى القطاع غير الحكومي أغلبهم من الذكور مقارنة ب 5,3 ملايين عام 1990م (www.altaghyeer.info).

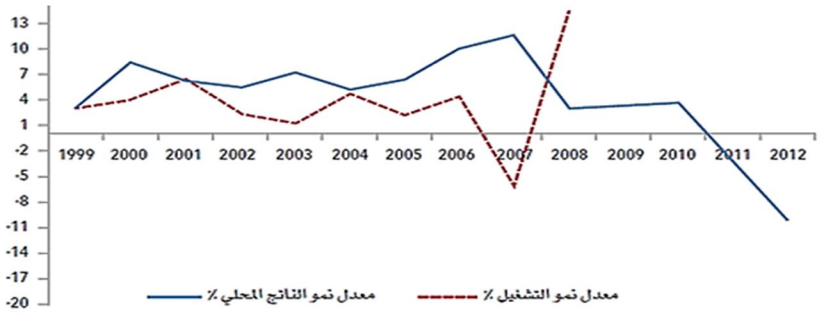

إتجاهات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفرص التشغيل في السودان 1999- 2012م

أقرت وزيرة العمل والإصلاح الإداري (محمود، 2015م)، في بيانها حول معالجة مشكلة البطالة بالمجلس الوطنى ديسمبر 2014م ان جملة معدلات البطالة بلغت (19.1%) خلال العام (2013م)، وانها ستصل إلى (19.5%) بنهاية العام، ودعت إلى تدخل سريع لمحاربة تصاعد النسبة الى (21%) بحلول عام 2019م، وذكرت ان نسبة البطالة وسط خريجي الجامعات بلغت 40%، وأقرت بان إرتفاع معدل البطالة أمر خطير، وحذرت من أزمة خطيرة جراء إزدياد المعدلات التراكمية لنسبة العطالة وسط الشباب (www.sudanelite.com).

وأرجع التقرير الذي قدم ونوقش بمجلس الوزراء أيضا أسباب تفاقم مشكلة البطالة بالسودان إلى تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الايدي العاملة ومحدودية مساهمة القطاع الخاص فى توفير فرص العمل، فضلاعن تعثر الأنشطة الإقتصادية بالولايات، وا شتمل التقرير على نسب البطالة وحدد أسباب تناميها خلال السنوات الماضية، وخلص إلى وضع برامج وسياسات لمعالجتها، وأوصي المجلس بدعم وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى معالجة البطالة، بجانب توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية التى تستوعب أعدادا كبيرة من العاملين، وا ستيعاب البطالة فى المشاريع الإستثمارية الأجنبية ودعم مؤسسات تشغيل الخريجين والشباب (www.ourfull.net).

القوي العاملة في السودان ومعدلات البطالة

%	السودان			الحضر			الريف		
	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء
الشباب (من 15 إلي 24 سنة)	33.8	26.6	44.8	49.4	38.5	74.1	72.0	24.0	32.9
بطالة الكبار (25 سنة فاكثر)	14.5	9.6	28.0	17.2	10.2	36.4	12.8	9.2	22.9
معدل بطال الشباب كنسبة من معدل بطالة الكبار	2.3	3.0	1.6	2.9	3.8	2.0	2.1	2.6	1.4
حصة الشباب من إجمالي البطالة	38.4	42.2	34.2	38.3	42.4	33.5	38.5	41.4	34.8
معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب	28.3	20.3	36.8	29.9	20.8	39.3	27.3	19.9	35.1

المصدر: مسح القوي العاملة في السودان 2011م (تقرير منظمة العمل الدولية)

أسباب البطالة:

شهد السودان نمو ً ا اقتصادي ً ا كبيراً في العقد الماضي 1999- 2010م، حيث سجل متوسط معدل النموء السنوي للناتج المحلي الاجمالي حوالي 6%، وقد وأجهت طموحات تحقيق تنمية سريعة ومستدامة تحديات كثيرة أهمها: الأثر المتراكم لعقود من الصراع الداخلي والحروب المستمرة، وفقدان عائدات النفط عقب إنفصال الجنوب في يوليو 2011م، هذه الأسباب حالت دون الإستفادة المثلى من العائدات وتحويلها إلى إستثمارات في رأسالمال البشري والإجتماعي وا ٍرساء قواعد البني التحتية، وتراكم الثروة وخلق فرص عمل جديدة على نطاق وأسع، ونتجت عنها تحديات إقتصادية وا ٍجتماعية كبيرة أهمها: إرتفاع معدلات البطالة والفقر خاصة في الريف وفي أوساط الشباب والنساء، وفقا للمسح القومى للقوي العاملة في السودان 2011م، كما إرتفع معدل البطالة فى المناطق الحضرية إلى 22.8%، والريفية 15.3% (منظمة العمل الدولية 2014م).

البطالة تعتبر من أخطر المشاكل التي تهدد إستقرار وأمن المجتمع، وتختلف أسبابها من بئية إلي آخري فهناك أسباب إقتصادية، إجتماعية، وسياسية، تمثل سلبيات مؤثرة ومتفاقمة، ويمكن إيجازها في:

الأسباب الداخلية: تزاجع معدلات النموء الإقتصادي، عدم إستقرار وتراجع أسعار صرف العملات الأجنبية، إرتفاع معدل النموء السكاني، وضعف الموائمة بين مخرجات لظام التعليمي وا ٍحتياجات سوق العمل، عجز النظام التعليمي والتدريبي، العمالة الوافدة، الهجرة الداخلية والخارجية والحروب، التوجة نحو الأعمال الهامشية وظاهرة الوسطاء، ضعف البنيات التحتية للإقتصاد والإستثمار، عدم الربط بين مختلف القطاعات الإقتصادية مثل الزراعة والصناعة (والصناعات المغذية والتحويلية).

الأسباب الخارجية: الحصار والعقوبات الإقتصادية العالمية على السودان، وتأثيرات الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية.

يجب الإشارة هنا إلي ظهور وتفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب من حملة الشهادات الوسطية والجامعية وفوق الجامعية، بعد أن كان الأمر قاصرا علي غير حملة الشهادات أو الأميين منهم في السودان.

محاربة البطالة (سياسة التمويل الأصغر وتشغيل الخريجين):

تعتبر تجربة وحدة التمويل الأصغر الذي إبتدعها بنك السودان المركزي عام 2007م من أميز التجارب التي وضعتها الدولة للحد من إر تفاع معدلات البطالة وتخفيف حدة الفقر على الأسر، حيث أنشئت الوحدة كوحدة مستقلة هدفها تنمية وتطوير قطاع التنمية الإقتصادية، تقديم الخدمات المالية لشريحة الفقراء والضعفاء، تشجيع وتحفيز عمليات التمويل من خلال النظام الإسلامي. مر المشروع بتطورات عديدة وشهد قفزة منذ تأسيسه، وا رتفع إجمالي عملاء عمليات التمويل التراكمي من 64 ألفاً عميل في عام التأسيس، إلى مليون عميل بنهاية العام 2014م (عبد الرحيم، 2015م).

كما شرع في تقديم التمويل عبر المؤسسات المالية غير المصرفية لتسهيل عملية إنسياب التمويل للشرائح المستهدفة، من وارد القطاع الحكومي وغير الحكومي، إضافة إلى التطور المؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب وتطوير النظم المؤسسية.

بلغ حجم التمويل بالجملة للمؤسسات 328 مليون جنيه نهاية العام 2014م منها 53% من البنك المركزي، 14% موارد ذاتية من المؤسسات نفسها، 18% من أموال الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جدة، 10% من الشركة السودانية لتنمية التمويل، 5% فقط من المصارف، وتشير التوقعات أن يغطي التمويل مستقبلا 7.2 مليون عميل محتمل، مقارنة بـ14.4 مليون فقير يمثلون 46.5% من إجمالي السكان www.microfinancegateway.org .

في ظل التحولات الإقتصادية العالمية وأثرها المباشر علي قطاعات عريضة في المجتمع يظل محور تشغيل الخريجين عامل أساسي وأولوية قصوى ينبغي دراستها بمنهجية علمية لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مشكلة البطالة ليست شأنا خاصا بالسودان ولكنها مشكلة عالمية تؤرق إقتصاديات كثير من الدول، التطور التقني ساهم في زيادة معدلات البطالة حيث أنها ألقت بظلالها علي سوق العمل، تدني فرص الإستخدام والتوظيف في القطاعين العام والخاص ساهم في زيادة معدلات البطالة وسط الخريجين، لذا سعت الدولة لقيام الصندوق القومي لتشغيل الخريجين (genf.gov.sd) تحقيقاً للآتي:

1. إيجاد بدائل لتشغيل الخريجين،وا ستثمار طاقاتهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع الإستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. إعلاء قيم الإنتاج والإنتاجية، وثقافة العمل الحر بين الخريجين، وتشجيعهم لإرتياد مجالات السوق الحر عبر المشروعات الصغيرة.
3. تطوير وتحديث وسائل تشغيل الخريجين من خلال ابتكار بدائل تشغيل مواكبة، التعاون مع الجهات ذات الصلة لتطوير نوافذ التمويل، وا ستحداث محافظ التمويل.
4. تعزيز دور الخريج إقتصادياً وا جتماعياً ليسهم في التنمية.

واقع وأهمية قيام الصناعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة:

تاريخيا يرتبط التصميم الصناعي بالحرف والفنون والصناعات التقليدية والتي ترتبط بمفهوم (الصناعات الثقافية، والمنتجات الثقافية)،و الإرتبط بينها يرجع إلي بدايات ظهور الثورة الصناعية، ومدرسة الحرف والفنون الإنجليزية، والباوهاوس الألمانية، وظهور منهجيات التصميم الحديث.

المنتجات الثقافية هي عوامل تنمية إقتصاديةوا إجتماعية، وتكون حاملة للهوية والقيم والدلالات، ويقتضي صون التنوع الثقافي وتعزيزه تشجيع قيام صناعات ثقافية أثبت ذاتها على المستويين المحلي والعالمي، ويدخل ضمنها النشر المطبعي والموسيقي، الإنتاج السينمائي والسمعي البصري والمتعدد الوسائط، وتدرج فيها الحرف اليدوية والتصميم إذ أنها تؤدي إلى نشوء شراكات صغيرة ومتوسطة، وقد توسع مفهومها ليشمل صناعات (الإبداع) التي تضم الهندسة المعمارية بجانب الفنون التشكيلية والفنون الإستعراضية وغيرها، وتمثل هذه الصناعات اليوم، ومستقبلا، أحد أهم قطاعات الإقتصاد والتجارة الأقوى نشاطا في العالم، وتفتح أمام البلدان النامية آفاقا تجارية جديدة، فعلى المستوى العالمي تمثل هذه الصناعات حاليا أكثر من7% من نسبة إجمالي الناتج العالمي، ويتوقع أن ترتفع نسبتها إلى 10% مستقبلا (www.unesco.org/culture industries).

التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي إنطلق عام 2002م، هو أحد أساليب العمل لتنفيذ برنامج اليونسكو لدعم قيام وتعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة إنتقالية، بهدف تكوين أسواق محلية أو الإرتقاء بها، وتوفير منافذ لها إلى الأسواق العالمية والإسهام في تنميتها المستدامة، وتكمن ميزتها فى السعى لإقامة شراكات جديدة النمط، تجمع بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

من خلال عرض المفاهيم السابقة ومن واقع ممارسة التصميم الصناعي نؤكد على دوره الفاعل والهام في توثيق الحرف والحفاظ عليها وتطويرها وفي فتح مجالات العمل فيها بين مهن وتخصصات مختلفة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يصعب تحديد مفهومها، وهناك معايير عديدة يمكن الإستناد إليها وتتباين بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النموء التي بلغتها، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، رأس المال، الإنتاج، حجم ونوعية الطاقة والتكنولوجيا المستخدمة وغيرها.

يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالبالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10- 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50- 100 عامل بالمتوسطة.

مؤسسة التمويل الدولية تحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الإستثمار مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة (طه وآخرون 1987م ص 22)، (السيد فتحي 2005م، ص 45).

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تعرفها بأنها (التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل الإستراتيجية والقصيرة الأجل التكتيكية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10- 50 عاملا).

منظمة العمل الدولية عرفت مفهوم الصناعات الصغيرة ويشمل المنشآت الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصيص في الإدارة ويديرها مالكها، ويصل عدد العاملين فيها إلى 50 عاملا (خليل، نقموش، بدون تاريخ).

مركز التنمية الصناعية للدول العربية يعرفها بأنها كافة الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية، اليدوية والحرفية إضافة إلى المصانع الصغيرة التي تتخذ شكل المصانع، أو تلك التي لأ تتخذه.

تعريف الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني وبنك السودان المركزي لها 2010م:

- المشروعات الصغري: في أي قطاع لها مالك وحيد أو التي توظف أقل من 3 عمال.
- المشاريع الصغيرة: في أي قطاع لها مالك وحيد أو التي توظف أقل من 7 عمال.
- المشاريع الصناعية الصغيرة: أي مشروع في قطاع الإنتاج يوظف بين 1- 9 عمال. تجدر الإشارة إلى أن (العدد الإجمالي للمنشآت ضمن هذه الفئة تقترب من نصف مليون منشآة).
- المشاريع الصناعية المتوسطة: أي مشروع في قطاع الإنتاج يوظف ما بين 10- 49 من العمال.

أكدت (منظمة العمل الدولية 2014م) أن السودان يفتقر لقانون دعم وتنظيم الحرف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يفتقر لكيان وطني متخصص في التعامل مع إحتياجاتها والتحديات المحددة لها.

حدد (حرب، 2006م)، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الإقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعدها الإقتصادية، الإجتماعية والبشرية، وذكر أنها تنشط في معظم القطاعات الإقتصادية، التجاري، الصناعي، واالزراعي الذي يشمل الإنتاج الحيواني، التصنيع الزراعي، وتصنيع التقانات والأدوات.

البيان	الاتحاد الأوربي 2000	تايوان 2001	اليابان 2000	الولايات المتحدة الأمريكية 2000	كوريا 1999
عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الزراعية	20.41 مليون	1.08 مليون	4.48 مليون	25.4 مليون	2.77 مليون
عدد العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الزراعية	80.79 مليون	7.29 مليون	27.7 مليون	68 مليون	8.87 مليون
نسبة دخول مشاريع جديدة إلى السوق	–	%6.75	%4.1	%10.8	%1.08 في المدن الرئيسية
نسبة خروج مؤسسات قديمة من السوق	–	%0.8	%0.9	%9.7	%0.24 بفلندس

جدول مقارنة بين مجموعة من الدول الرائدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. (حرب 2006م)

مخيمر، عبد الحليم (2010م)، الموصلي (2014م)، وعبد الرزاق، نقموش، (بدون تاريخ) ذكروا ان الإهتمام بهذه الصناعات يأتي نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع الصناعات الكبري حلها والتغلب عليها ومعالجتها، إضافة إلي ثقة الحكومات والأفراد حاليا بأهمية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها هذه الصناعات في مختلف مجالات التنمية، ومنها:

1. **تنويع الهيكل الصناعي ورفع الكفاءة الإنتاجية** وتعظيم الفائض الاقتصادي وتقديم الخدمات التدعيمية والتغذية للصناعات الكبيرة وتشكل نواة لها وتحقق التكامل الإقتصادي معها.
2. **تعظيم فرص العمالة والناتج الإجمالي** حيث توفر وتخلق فرص عمل أكثر ومتنوعةوفيها وفرة وا ستمرارية لتشغيل الشباب والتخفيف من حدة مشكلة البطالة وبتكاليف رأسمالية منخفضة، كما يوضح الجدول آدناه:

المنطقة/ الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المصانع	نسبة التشغيل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة (من إجمالي اليد العاملة)	المساهمة في الإنتاج الصناعي
دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	%99.1	%61.2	%49.4
دول شرق آسيا والمحيط الهادي	%94.0	%79.2	%47.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%92.3	%41.3	%27.8
الدول العربية	%82.7	%33.0	%33.0
الصين	%99.0	%73.0	%60.0
الهند	%95.0	%80.0	%40.0
كوريا الجنوبية	%99.7	%71.0	%47.5
البرازيل	%99.2	%66.8	%60.8
تيلي	%99.1	%52.7	%73.1

مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الإنتاج الصناعي في مناطق وبلدان مختلفة، السنوات 2006، 2007، 2008م

(مخيمر، عبد الحليم، 2010م) أكدا نقلا عن التقرير الصناعي للعام 1999م أن هذه الصناعات خففت العبء على ميزانيات بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992م- 1998م، ووفرت أكثر من 15 مليون فرصة عمل مما خفف من حدة البطالة وأثارها، وأنها تستوعب 70% من قوة العمالة الأمريكية، كما وفرت نفس النسبة في إستيعاب القوة العاملة بدول الإتحاد الأوربي، وفي دول شرق أسيا شكلت المشروعات الصغيرة نسبة مابين 35%- 85% من إجمالي قوة العمل.

3. **عامل مهم لتحقيق التنمية الريفية وتوزيع الصناعة** حيث تمتاز الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطين والتنقل بين مختلف المناطق، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة، وتقلل الهجرة من الريف إلى المدن والحضر، وقد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية وتحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة.
4. **تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية**.
5. **تنمية الصادرات ودعم سياسات الاكتفاءالذاتي وا ستخدم الموارد المحلية** لبعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد والحد من هدرالموارد وسوء إستخدامها، وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي، من خلال زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية، وفي المانيا مثلت صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية، في إيطاليا حوالي 47%، اليابان حوالي 30%، فرنسا 27%، وفي أمريكا بلغت نسبة 30%. (المصدر السابق).
6. **جذب والإرتقاء بمستوي الإدخار والإستثمار** من خلال مصادرالتمويل المختلفة وا ستقطاب الموارد المالية.
7. **تدريب وتأهيل الكوادر الفنية والادارية**والعمل على تنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات، وتؤدي دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب أقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية.

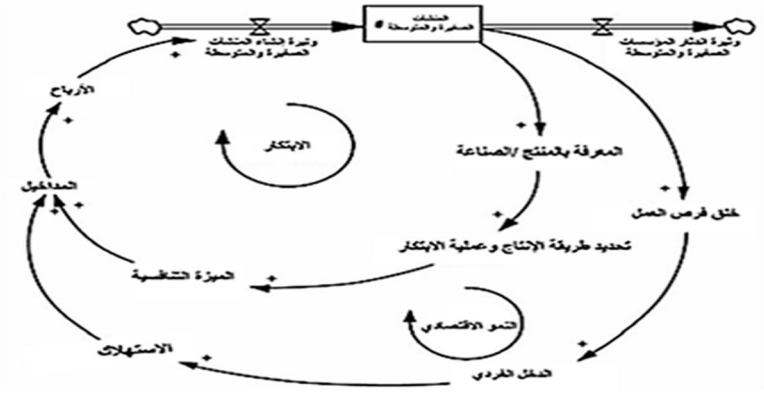

الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الإقتصادي والإبتكار، المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عبد الرزاق، نقموش، (بدون تاريخ)، ذكرا إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدور الذي تؤديه في إقتصاديات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، ومن حيث مساهمتها في الناتج المحلي، كما يوضح الجدول رقم 1 آدناه:

البلد	الصغيرة والمتوسطة%	خلق فرص العمل%	الناتج المحلي الخام%
الولايات المتحدة الأمريكية	99.7	53.7	48.0
كندا	99.8	66.0	57.2
استراليا	96.0	45.0	23.0
اليابان	99.5	73.8	57.0
بريطانيا	99.9	17.2	30.2
إيطاليا	99.7	49.0	40.5
فرنسا	99.9	19.0	61.8
المانيا	99.7	65.7	34.9

أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات بعض الدول المتطورة للعام 2002م (المصدر السابق).

وأقع الصناعات الحرفية و الصغيرة والمتوسطة في السودان:

رجوعا إلى وزارة الصناعة السودانية. ومجلة الفا الصناعية (2007م)، نجد أن القطاع الحرفي هو الأقدم والأوسع إنتشارا في السودان، كانت غالبية الصناعات في العهد التركي (1821- 1885م) صناعات حرفية، هدفت لتوفير إحتياجات الجنود والحكام الأتراك وتصنيع الأسلحة، فترة الحكم الثنائي (نهاية القرن التاسع عشر) نشطت بعض الصناعات الحرفية والمهنية مثل صناعات السكر والصابون والنسيج، وقامت الوزارات والمصالح، (السكة الحديد والنقل النهري)، والمشروعات التنموية كخزان سنار، وزراعة وصناعات القطن، الأسمنت، الزيوت والألبان وغيرها.

فترة ما بعد الاستقلال صدر قانون الإستثمار عام 1956م، وهدف إلى تشجيع وتنظيم الإستثمار في القطاع الصناعي بإعتباره قطاع رائد وحديث، بلغت مساهمته في الناتج المحلي (2%) في ذاك العام، وذلك لحداثة المنشأت الصناعية وسيادة القطاع الزراعي.

في سنوات الحظة العشرية 61/60- 1971/70م تم التركيز على قطاع الصناعة بإنشاء قاعدة تصنيعية بالبلاد من خلال تصنيع المنتجات الزراعية بهدف توفير الاكتفاء الذاتي، وتحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة، وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات، فشهدت هذه الفترة قيام العديد من الصناعات الأساسية الحديثة، فإرتفعت مساهمة القطاع الصناعي الى (8%) من إجمالي الهدف المعلن (16%).

انشئت عام 1966م (وزارة الصناعة والتعدين)، وصدر قانون تشجيع الإستثمار عام 1967م، ثم انشأ مركز البحوث والإستشارات الصناعية بدعم من منظمة الامم المتحدة التنمية الصناعية (اليونيدو) وتبع ذلك في العام 1970- 1971م إجراء أول مسح صناعي شامل، والذي وفر قاعدة أساسية للمعلومات الصناعية ساعدت في التخطيط للصناعة في الفترة 1985- 1996م والتي شهدت قيام صناعات إستراتيجية وأساسية كمشروعات السكر الكبرى (كنانة، سنار، وعسلاية)، الصداقة للغزل والنسيج وقيام ستة مشاريع نسيج أخرى وقيام مسبك الخرطوم المركزي ومصنع اروما للكرتون، بابنوسة للالبان ومصنعي كريمة وواو للتعليب والتجفيف، وشهدت الفترة قيام العديد من التجمعات الصناعية الخاصة (مصنع شرف، اتحاد مزارعي الجزيرة، والمناقل، غزل ونسيج سنار، مصنع الإطارات الدولي، مصانع الأدوية ومصانع الثياب الشعبية والفرات).

في العام 1988م فترة الديمقراطية الثالثة شكلت لجنة قومية لإعداد البرنامج الرباعي، وقدمت وزارة الصناعة العديد من الحلول للمشكلات الصناعية مثل الإزدواجية الضريبية، وأعيد إمتياز الإعفاء الجمركي على الواردات الصناعية.

خلال فترة ثورة الإنقاذ يونيو 1989م شكل القطاع الصناعي والتعليمي والجامعي محور الإهتمام خلال البرنامجين الأول والثاني للإستراتيجية القومية الشاملة 1992م- 2002م، وفي العام 1995م فصلت وزارة الصناعة عن وزارة التجارة الخارجية، فتبنت وضع إستراتيجية صناعية لخمسة سنوات باهداف تفصيلية شملتها الإستراتيجية القومية الشاملة، وتحديد سياسات إنفاذها تحقيقياً للأهداف، وأعدت برامج إسعافية للصناعات الإستراتيجية وا ٍهتمت بمراكز البحث العلمي والإستشارات الصناعية، وشجعت قانون الاستثمار الصناعي للعام 1996م والذي أعطى سلطة إصدار التراخيص ومنح الإمتيازات الإستثمارية لمعالجة مشاكل القطاع الصناعي، وبعد المجهودات التي بذلتها وزارة الصناعة القومية بعد ان أصبحت وزارة إتحادية في العام 1995م أدى ذلك الى نتائج إيجابية حيث قدرت نسبة نمو الصناعات التحويلية بحوالي (23.2%) خلال الاعوام 95- 1998م.

ثم اتت حقبة أخرى شهدتتطوراً في القطاع الصناعي لتصبح الصناعة أحد آليات تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث شهد العام 1998م إنتاج وتصدير البترول، فقامت صناعة البتروكيماويات وحدث توسع في الصناعات الكيمائية والهندسية وفي مجال مواد البناء والتعدين ودخول تقنيات عالية في مختلف مجالات الصناعة، وشهدت الفترة كذلك قيام سد مروي فزاد توليد الكهرباء فكانت الاستراتيجية التنموية الصناعية والتي هدفت الى تحويل السودان دولة صناعية، وتم توفير بيئة عمل وا ٍستثمار مواتيه ووسعت مواعين التمويل داخلياً ، فتم إنشأ عدد من المصارف الصناعية لتوفير التمويل، وتم إعداد القوانين الداعمة للإنتاج الوطني مثل قانون المنافسة، تنظيم التجارة، وتنظيم التنمية الصناعية، وشهدت الفترة دخول الكثير من المستثمرين الأجانب.

كما زاد الإهتمام بالصناعات الصغيرة والاسر المنتجة والإعتراف بدورهما الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فانشأت إدارة الصناعات الصغيرة في العام 1998م.

السياسات الصناعية فى الفترة (2002م- 2007م) هدفت إلى إجراء معالجة جذرية للعديد من السلبيات والمشاكل التى تواجه مسيرة النشاط الصناعى بالسودان (وزارة الصناعة 2009م) وتوجز فيما يلى :

1. توفير المعلومات والخدمات والإتصال.
2. حشد الدعم والمساندة للقطاع الصناعى، وتحريك الصناعات المتوقفة وا ٍستغلال الطاقات الإنتاجية.
3. توفير التمويل للقطاع الصناعى، وتخفيض الاعباء الضريبية والجمركية على القطاع الصناعى.
4. إصلاح البنيات التحتية للقطاع الصناعى، وتوفير الطاقة الكهربائية للقطاع الصناعى.
5. نقل وتوطين التقانة، وتنمية الموارد البشرية.
6. ترقية الصناعات الوسيطة والمغذية، وترقية الصادرات الصناعية.
7. التوزيع الجغرافى للصناعة بالسودان، وتفعيل دور القطاع الخاص.

أصبحت الصناعات الحرفية والصغيرة هي الأكثر عددا مقارنة بعدد الصناعات الكبيرة وا ٍعتمد المواطنون علي الصناعات الحرفية والتي وفرت معظم إحتياجات المجتمع الإستهلاكية والإنتاجية، وستظل الأكثر توظيفا للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل وصاحبة الدور

الأكبر والمحوري في تلبية إحتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر إعتمادا على المواد الخام الموجودة في البيئة المحلية كما أنها توفر البديل المحلي للكثير من المنتجات المستوردة. إلا أن المشروعات الصغيرة على مستوى الدولة لم تجد الإهتمام الذي يتناسب مع أهميتها ودورها، وما زالت تعاني من مشاكل مزمنة مثل توفرالمواد الخام والطاقة والحاجة للتدريب وصعوبات التمويل وصعوبات تسويق المنتجات، ويظل التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو الأمل الذي من دونه ستظل المشروعات الصغيرة تدور في حلقة مفرغة، فعندما تقوم المشروعات الصغيرة بدور الصناعات المغذية للصناعات المتوسطة فإنها تضمن تسويقا لمنتجاتها، وهو ما يتطلب مراعاة الجودة في إنتاجها، والتوحيد القياسي لمنتجاتها، والتطوير المستمرلها و للعمالة ومواصفات المنتجات حتى تتواءم مع متغيرات السوق.

تشكل الصناعات الصغيرة القاعدة الأساسية للقطاع الصناعي حيث تمثل الأغلبية في صياغة هيكل الصناعات التحويلية في السودان، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصناعات الحرفية من حيث الحجم والتوزيع الجغرافي وتشكل نسبة 93% من إجمالي حجم الصناعات التحويلية، ويقدر حجم هذه الصناعات بحوالى 25000 منشأة تنتشر في ولايات السودان المختلفة وحجم الصناعات الصغيرة في الصناعة التحويلية يوضحه جداول رقم 2، 3، 4:

جدول رقم 2 النسبة المئوية للمجالات الصناعية المختلفة

المجال	النسبة %
الصناعات الغذائية	%36
صناعة النسيج	%29
الصناعات المعدنية	%10
الصناعات الجلدية	%8
أخرى	%17
الجملة	%100

جدول رقم 3 حجم ونسبة الصناعات التحويلية والكبيرة والصغيرة في السودان

القطاع	حجم الصناعات	النسبة %
الصناعات التحويلية	24114	%100
الصناعات الكبيرة	1654	%7
الصناعات الصغيرة	22640	%93

جدول رقم (4) التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في السودان

الولاية	عدد الصناعات	النسبة %
الشمالية	852	3.79
نهر النيل	1136	5
البحر الأحمر	333	1.48
كسلا	760	3.38
القضارف	1350	6
الخرطوم	3506	15.6
الجزيرة	3101	13.8
سنار	1218	5.4
النيل الأبيض	1441	6.4
النيل الأزرق	471	2
شمال كردفان	1072	4.77
غرب كردفان	459	2
جنوب كردفان	819	3.6
شمال دارفور	1194	5.3
غرب دارفور	354	1.57
جنوب دارفور	3985	17.7
بحر الغزال	105	.46
أعالي النيل	214	.95
الاستوائية	90	.4

المصدر: تقرير المسح الصناعي الشامل 2010م- وزارة الصناعة (يصدر كل 5 سنوات)

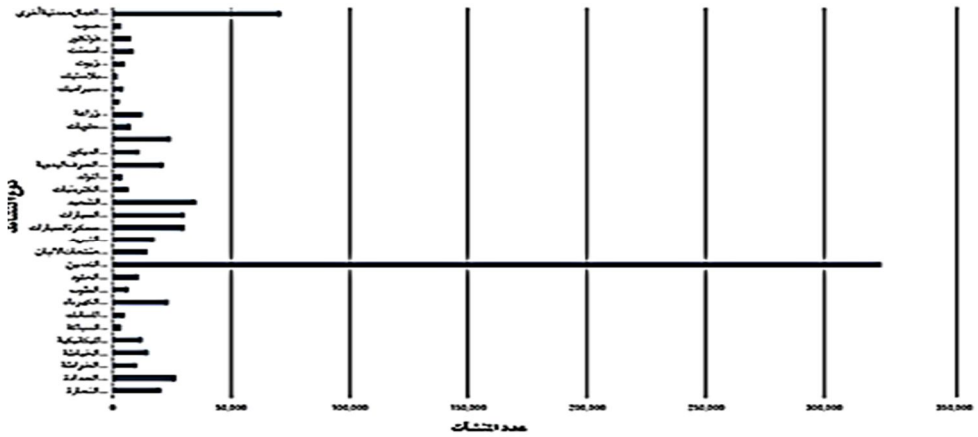

توزيع المنشآت الصغيرة، (منظمة العمل الدولية 2014م)

ذكر (الفضيل، 2011م) أن الصناعات التقليدية في السودان لأ تجد الحد الأدني من الإهتمام الرسمي، وتعتمد على منظمات المجتمع المدني، فالدولة رغم عضويتها في منظمات الألسكو، الإسسكو، واليونسكو وغيرها، لم توفر لهذه الصناعات مكانتها، تلك الوضعية سمة معظم بلدان العالم الثالث والدول النامية، فالمؤسسات السياسية قاصرة النظر والفهم للعلاقة المستدامة بين الإقتصاد والأرث الثقافي وحلقات الإبداع والإبتكار وخلق الفرص بينهما.

(الولي، عبد الحي، 2002م) ذكرا وجود نشاط محدود ومتواضع من بعض المؤسسات والمنظمات المحلية والعالمية العاملة في السودان في مجالات تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم مشروعات التنمية المتكاملة ودعم مشروعات زيادة دخل الأسر الصغيرة، والتنمية القاعدية مثل: منظمة تنمية التقنية الوسيطة، المركز القومي للبحوث والإستشارات الصناعية، منظمة أكورد، قول، أو كندا، العمل التطبيقي، ومنظمة لجنة الإنقاذ الدولية.

التصميم الصناعي ومجالات الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة:

التصميم الصناعي هوالتخصص الذي يهتم بإبتكار وا بداع وتطوير الأنظمة والمنتجات الصناعية التي تغطي حاجات الإنسان المختلفة، وغيره بكفاءة ومقدرة عالية، وفق تخطيط عقلي واعي، علمي، منهجي منظم ومحدداً للهدف، الغرض، المنفعة والوظيفة، الكفاءة والملائمة، ويسعى لتقديم حلول تسهل من فهم وا ستخدام الإنسان للمنتجات الصناعية وأنظمتها مع مناسبتها لتكوينه العضوي والجسدي والنفسي والإجتماعي والإقتصادي والبيئي، (Pugh, 1991)

تحتل الحرف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأكبر من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل إقتصاديات معظم دول العالم، وتمارس أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الصناعي، التجاري، الزراعي، والأسر المنتجة وغيرها والتي يمكن ان يلعب فيها التصميم الصناعي دوراً هاماً، وأهمها مشاريع:

1. **التنمية الصناعية:**

هي التي تحول المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحول المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطتها لتشمل مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وأهمها الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعات الألبان واللحوم، مطاحن الغلال، المخابز، صناعة المأكولات والحلويات، منتجات المحاجر، الطوب والخزف، والزجاج صناعات الورش والمسابك والمخارط، و الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والمعادن، النسيج وطباعة الملابس والتطريز، والأحذية، الحقائب الجلدية، والبلاستيك).

2. **التعدين والتنقيب:**

نشاط كبير جدا ظهر مؤخرا في السودان، ويستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في باطنها، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن لها أن تنهض بصناعات وعمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية، وتستعمل فيها بعض الأجهزة والمعدات البسيطة مثل الحفارات والكسرات والمطاحن والخلاطات والمصافي، ولا تتطلب عند إكتشافها أو تقييمها أو إستخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولأ تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

3. **التنمية الزراعية والحيوانية:**

تشمل عدة مجالات إنتاجية منها الخضر والفاكهة، المشاتل، البيوت المحمية، تربية الأبقار والأغنام والدواجن والمناحل تربية وصيد الأسماك، وصناعة الجلود، وللتصميم الصناعي دور هام وكبير في هذه الصناعات من خلال تصميم وتطوير الأدوات والمعدات والآلات الزراعية المختلفة ذات المستويات التكنولوجية المختلفة والتي تستخدم في حفر وتجهيز التربة وتسميدها وفي مجال عمليات الرش وبذر البذور وغزق التربة وحش الحشائش والطفيليات ومجال مجففات الخضر والفاكهة، وتصنيع الحاضنات والبيوت المحمية وغيرها.

4. **التنمية الصحية:**

من خلال تصميم وتطوير المعدات والأدوات والاجهزة الطبية المختلفة وتجهيزات غرف العمليات وغرف المرضي ومستلزمات الاسعاف والطوارىء والإصابات وأجهزة العلاج الطبيعي والتأهيلي و الأجهزة والمعدات الرياضية.

5. المقاولات والمباني:

مقاولات الإنشاءات المدنية وهندسة التصميم الصناعي للمباني والمباني الجاهزة، مطلوبات الطرق والجسور والسدود والموانئ، شبكات المياه والري، حيث تعمل مجموعة من المصممين في معالجة مشاكل المباني الجاهزة المعدنية جاهزة الصنع ومعالجة مشاكل أنظمتها والأبواب والنوافذ وأنظمة الإضاءة وغيرها.

6. صناعة الاثاث والأدوات والمعدات والاجهزة:

تشمل تصميم وا ٍنتاج الأثاث للإستخدام المنزلي والمكتبي والتجاري وأنظمة التخزين وغيرها، من خلال الورش الحرفية والصغيرة والمتوسطة، وتشمل تصميم وا ٍنتاج لاجهزة والأدوات المنزلية مثل الثلاجات والغسالات والأفران والبوتجازات والخلاطات وأجهزة معالجة وا ٍعداد الطعام والأواني وغيرها، وأجهزة ومعدات وأدوات الورش المختلفة، وصناعات البلاستيك واللدائن، بجانب أجهزة الطاقة الشمسية والطاقات البديلة والمتجددة وأنظمة البيوغاز وغيرها.

7. النقل والمواصلات والسياحة:

تصميم ومعالجة وسائل النقل والحركة والإتصال حيث تعمل مجموعة من المصممين الصناعيين بتقديم حلول جادة في مجال تصميم وتصنيع وسائل النقل المحلية.

8. الخدمات:

تشمل مجالات مختلفة مثل المجال الإجتماعي، الطفولة، التربوي والتعليمي، من خلال تصميم وتطوير الانظمة والأدوات والآلات لمساعدة ذوي الإحتياجات الخاصة، المعاقين، المسنين والعجزة، والمرضى، وتصميم وتطوير لعب ومستلزمات الأطفال للمراحل العمرية المختلفة والتي توفر وتتيح افضل فرص للنموالتعلم وزيادة المهارات والقدرات المختلفة لديهم، وتصميم وا ٍنتاج الوسائل التعليمية والنماذج التعليميةو التي تتيح أكبر قدر من الفهم والإستيعاب وتساعد في حل بعض مشاكل التعلم، وتجهيزات القاعات والفصول والمعامل والمكتبات وغيرها، كما تشمل خدمات البيئة وحمايتها من خلال تصميم وحدات المخلفات والقمامة وأدوات ومعدات النظافة وأنظمة التخلص منها وفرزها وا ٍعادة تدويرها، مما يسهم في الحفاظ على البيئة و توازنها.

9. النشاطات التجارية:

تعتبر من أنشطة مشاريع الأعمال الحرفية والصغيرة والمتوسطة، وأهمها مجال التجزئة والمتاجر العامةو المتاجر المتخصصةو غيرها، وهذا مرتبط بالتسويق والبيع لجميع الصناعات آعلاه.

هذه المجالات السابق ذكرها يلعب فيها التصميم الصناعي والمصمم الصناعي دوراً هاماً وفاعلاً، ومن خلال التخصصات المتداخلة وا تباع منهجية التصميم الشامل، وتعتبر تربة خصبة لممارسة هذه المهنة خاصة في دول العالم الثالث والدول النامية والمجتمعات الفقيرة، من خلال التعرف على إحتياجاتها وتطويع وتطوير التقنية الموائمة لتلبية وسد إحتياجات هذه المجتمعات وخلق التوازن فيها، وا يجاد الحلول التصميمة المبتكرة التي تساعد وتسهم في بناء وتطوير قدرات هذه الدول والمجتمعات من خلال خلق وطرح مشروعات رائدة يمكن العمل والمشاركة الجماعية فيها.

إجراءات الدراسة:

إنتهجت الدراسة منهجية وا سلوب التحليل الوصفي إستنادا على المعلومات الثانوية المتمثلة في الإستراتيجيات والموجهات والبحوث التي تم إعدادها بواسطة جهات لها علاقة بموضوع الدراسة، بجانب المراجع العلمية والإهتمامات العالمية، إضافة للخبرات الشخصية للباحث، والتي مثلت جميعها المرجعية لهذه الدراسة، كما إستخدم منهج الدراسات المستقبلية، وهو المنهج الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الإحتمالات المختلفة لتطورها مستقبلاً، وتوصيف مايساعد على ترجيح إحتمال على غيره، كما تساعد على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها (عبد الحي، 2010م).

الإجراءات تمت عبر إتباع مراحل وخطوات مختلفة لبلوغ الأهداف:

1. تحديد المشكلة مجال الدراسة والتعرف على مكوناتاتها، تحديد معالمها، تحديد متغيراتها، وربطها بالبيئية.
2. التعرف على خصائص المشكلة ووجودها الحقيقى، وصياغتها بصورة تمكن من دراستها، ووضع التفسير لها.
3. إجراء المسح والملاحظة والمقابلات وا ستخلاص المعلومات والبيانات من السجلات.
4. دراسة أسباب المشكلة وا تجاهاتها من خلال المنهج المتبع.
5. تحليل البيانات وا جراء المقارنات وتصنيفها وتفسيرها وعرضها.

النتائج والتوصيات:

بعد إجراء الدراسة وسرد المعلومات والتحليل النظري، في المباحث الاول والثاني والثالث، إتضح ان موضوع الحرف و الصناعات الصغيرة والمتوسطة يحظى بإهتمام عالمي كبير، خاصة في الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج في إقتصادياتها، وبنسب معتبرة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، عكس ما إلتمس في وأقع الإقتصاد السوداني والذي يعاب عليه سوء التخطيط والتنفيذ رغم المحاولات، والذي يبدو ظاهريا إنه في تطور، إلا إنه ما زال يعتمد على مصادر محددة للدخل (الثروة الحيوانية والزراعية) والتى تراجعت كثيراً، ودون إكمال الحلقات الصناعية المكملة لها، وأصبح من وأجب الدولة الإهتمام بالتوجه نحو إنشاء المؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة ووضع البرامج والخطط والإستراتيجات والآليات التنظيمية والتاهيلية لها بهدف دعمها وترقيها، وتحسين محيط الإستثمار الداخلي والأجنبي المباشر عن طريق برامج التعاون الدولي، لخلق مصادر متعددة للدخل، وزيادة معدل النموء، توفير فرص العمل، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

الخلاصة ان الإهتمام بالتنمية الصناعية والتقنية وبالحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة هو المنفذ الرئيسي للتصنيع والإنتاج المحلى الجيد، من خلال خلق قطاع صناعى إنتاجى قادر على حل المشكلات المحلية والخروج بمنتاجاته إلى الأسواق العالمية منافسا، دعما

للإقتصاد القومى والوطنى وزيادة الناتج المحلى، ولتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية، ولأبد من تكامل الأدوار المؤسسية فى خلق هذا المناخ وتحسين ظروف الإستثمار والعمل والبيئة في هذا القطاع، والمدخل لذلك هو التصميم الصناعي وا نشأ مراكز بحوث وا ستشارات التصميم.

التوصيات:

1. وضع وصياغة إستراتيجيةتكاملة للتنمية الصناعية والإقتصادية والإجتماعية، وا نشأ هيئة وطنية تعمل على تنمية المهارات والقدرات البشرية وتهيئتها لمواجهة المتغيرات والتحولات التي تطرأ على الإقتصاد وأسوق العمل محليا وأقليميا وعالميا.
2. بناء قاعدة بيانات دقيقة عن الصناعات التقليدية الحرفية، الشعبية، والتراثية، والموارد البشرية ومؤهلاتهم وخبراتهم وتحديثها بصفة مستمرة، والعمل على رصد وتطوير وتوثيق وتسجيل جميع هذه.
3. تقديم الدعم المالي والفني والإداري لأصحاب الحرف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوسع فى سياسة التمويل الأصغر وبرامج تشغيل الخريجين وتوجيهها نحو هذه الصناعات المرتبطة بالمشاريع الصناعية، الزراعية، الخدمات، والبيئية.
4. تشجيع القطاع الخاص والمنظمات للعمل على والمساهمة في حل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية من خلال تبني الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وترسيخ ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال التقنية وا نشاء الشراكات والعمل على نشرها.
5. نشر ثقافة العملالمشترك بين التخصصات المختلفة والتأكيد على دور الجامعات، مراكز التدريب المهني والحرفي، وا نشأ مراكز البحوث والتصميم والتطوير والإبداع، والعمل على خلق مجتمع المعرفة، وقيام المدن الصناعية، مدن المعرفة، مراكز التميز، حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، ممرات التكنولوجيا، والتجمعات الصناعية المستندة على التقنية الرفعية والتى يمكن أن تسهم في حل المشكلة.
6. الإهتمام بتنمية وتطوير الريف من خلال إنشاء المشاريع التنموية الحرفية والصغيرة والمتوسطة لخلق الفرص وضمان الإستقرار والتنمية.
7. التوجه نحو الإقتصاد المعرفي حيث أضحت المعرفة محركا قوياً للتحولات الإقتصادية والإجتماعية، وأصبحت المحرك الأساسي فى الإقتصاد المعاصر، جانب رأس المال والقو ي والموارد البشرية وغيرها.

المراجع:

1. الزيود، إسماعيل 2010م، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان، عمان.
2. محمود، محمد نائف 2011م، الإقتصاد المعرفي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
3. وليد عبد الحي 2010م الدراسات المستقبلية النشأة، التطور، والأهمية ، دار التسامح، العدد 9.
4. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم 2010م، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
5. Stuart Pugh (1991) Total Design, Addison- Wesly publishing company, Icn.

البحوث والدراسات والتقارير:

6. معتز حسن قسم الله الولي، سعد الدين عبد الحي 2002م، مجموعة تنمية التقنية الوسيطة- ولاية كسلا، السودان- دراسة ميدانية، (ماجستير)، جامعة النيلين، الخرطوم.
7. عطا الفضيل، عبده عثمان، 2011م، تقرير حول أوضاع الصناعات التقليدية فى السودان، اللجنة الوطنية لليونيسكو، الخرطوم.

8. محمد، زروق عثمان، 2012م، تقييم واقع بطالة الشباب في السودان- دراسة تحليلة تطبيقية، 1990-2006م، مجلة العلوم الإنسانية- سلطنة عمان.
9. خليل، عبد الرزاق و نقموش، عادل (بدون تاريخ)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، (منشور)، جامعة الأغواط، الجزائر.
10. بيان، حرب 2006م دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية تجربة سوريا، مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية عدد 2 مجلد 22.
11. منظمة العمل الدولية، 2014م، خارطة الطريق نحو سياسة وطنية للتشغيل في السودان، القاهرة.
12. إشراقة سيد محمود، 2015م، البطالة في السودان، (تقرير)، المجلس الوطني، الخرطوم.

المواقع الإلكترونية:

13. sudanforums.net.www.2012م البطالة في السودان
14. www.sudanelite.com.2015م، البطالة فى السودان
15. بدر الدين عبد الرحيم، 2015م بنك السودانwww.microfinancegateway.org
16. Al Bayan Business.com 2015م، السودان تجربة تمويل تحارب البطالة.
17. www.arado.org.eg المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
18. http://genf.gov.sd.وزارة تنمية الموارد البشرية
19. www.unesco.org/culture industries منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
20. www.islamonline.com الموصلي، حامد إبراهيم، 2014م، إستراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية.

ملحق الصور:

بعض التجارب السودانية لتنمية المجتمع والتي ترتبط بالتصميم الصناعي في مجالات صناعة الأفران والخزف، الآلات الزراعية والحلي. والتجارب المصرية.

نمت رعاية
مؤسسة التربيد لتنمية المجتمع

لتنمية المجتمع